دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	الأمن القومي العربي رهين المحبسين
المصدر:	شؤون عربية
الناشر:	جامعة الدول العربية - الأمانة العامة
المؤلف الرئيسي:	الكيلاني، هيثم
المجلد/العدد:	ع 83
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1995
الشهر:	سبتمبر - ربيع الثاني
الصفحات:	7 - 21
رقم MD:	54008
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	السفارة الأمريكية ، الأمن القومي ، العالم العربي ، الأسلحة النووية ، إسرائيل ، الصراع العربي الإسرائيلي ، القدس ، توازن القوى ، التفوق العسكري ، السلام
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/54008

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الأمن القومي العربي رهين المحبسين

د. هيثم الكيلاني
رئيس تحرير مجلة « شؤون عربية »

رهين المحبسين هو أبو العلاء المعري (٩٧٣ - ١٠٥٧م) ، الشاعر الحكيم الفيلسوف . وقد أصابه الجدري وهو طفل ، فكف بصره . وبعد أن جاب بلاد الشام والعراق ، وعرف فلسفة اليونان والفرس والهنود ، زهد في الدنيا ، واعتزل بضعاً وأربعين سنة في بيته بالمعرة ، فسمي رهين المحبسين : العمى والعزلة . وختم حياته وهو يقول « أحمد الله على العمى كما يحمده غيري على البصر » .

ولقد ظل أبو العلاء رهين المحبسين دون أن يكون له نظير في الحياة العربية منذ أواخر القرن العاشر حتى أواخر القرن العشرين ، حين ظهر نظير له من نوع آخر ، أصبح - هو الآخر - « رهين المحبسين » ، لأسباب غير التي حبست أبا العلاء ، وفي محبسين غير اللذين كان فيهما أبو العلاء . هذا النظير هو « الأمن القومي العربي » ، الذي اعتقله أهله وحبسوه وقيدوه ومنعوا عنه أسباب الحياة . ثم جاء السلاح النووي الاسرائيلي ليحيطه بمحبس آخر ، ويجعله بذلك « رهين المحبسين » .

ولقد جرى الحديث عن المحبس الأول للأمن العربي كثيراً وغزيراً ، وأصبحت أدبياته ومظانّه مبذولة بيسر لمن ينشدها . أما المحبس الثاني فهذه الدراسة تبحث في شأنه .

- ١ -

ثلاثة أحداث ترافقت في آن واحد ، لتشكل احدى محطات الوضع العربي ، وتحدد مكانته الدولية والاقليمية : ١- فشل الدول العربية في تطبيق أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على إسرائيل ، ٢- ومصادرة اسرائيل أراضي عربية ترسيخاً لاحتلالها القدس كلها ولدعواها بأنها عاصمة اسرائيل الأبدية ، ثم تجميد قرار المصادرة ، ٣- ومحاولة الكونغرس الأميركي الضغط على الادارة الأميركية لنقل سفارتها إلى القدس .

ان قراءة وقائع هذه الأحداث الثلاثة – بالرغم مما طرأ على الحدث الثاني من تجميد – ووثائقها تؤدي بنا إلى نتيجة واضحة ، هي أن الوضع العربي العام لا يزال ينحدر في هوة لا قاع لها ، وجاراً معه جميع الآمال التي انعقدت على احتمال وقف الانحدار ، تمهيداً لمعالجة الوضع وترميم ما تهدم منه . وإذا كانت هذه الأحداث تبدو كأنها لا رابط بينها، فان هزال الوضع العربي هو الوعاء الذي احتضنها ، ففيه ولدت ونمت ، وشكلت داءً جديداً يضاف إلى ما في الجسم العربي من علل وأدواء . ومنستلّ من هذا الوعاء حدث تمديد نفاذ أحكام معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لزمن غير مسمى ، وانفراد اسرائيل باحتكار السلاح النووي دون غيرها من دول الشرق الأوسط ، لنتقصى حالة الأمن القومي العربي فيما استجد من أحوال ومتغيرات .

- ٢ -

إذا ما تتبعنا مسار الموقف العربي من موضوع تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، بدءاً من مطالبة العرب بانضمام اسرائيل إلى المعاهدة ، وانتهاء بحيازة المعاهدة موافقة الدول المشتركة في مؤتمر الدول الموقعة على المعاهدة (١٨٧ دولة ، نيويورك ، ٤/١٧ – ١٩٩٥/٥/١٢) بطريقة « التوافق بالرأي » ، مروراً : ١– بالتسهيلات المغرية والمشجعة التي قُدمت إلى اسرائيل ، كمثل اعلانها أنها ستنضم إلى المعاهدة بعد انجاز اقامة السلام ، أو بعد مدة محددة من الزمن ، ٢– وبقرار مجلس جامعة الدول العربية يوم ١٩٩٥/٣/٢٩ الذي نص على « تأييد الدول العربية للمعاهدة وتحقيق عالميتها دون استثناءات » ، واعتبار رفض اسرائيل الانضمام إلى المعاهدة « تهديداً للأمن الاقليمي » ، إذا ما تتبعنا مسار هذا الموقف ، للمسنا فيه السعي إلى ايجاد مخرج مناسب يحقق الغرض العربي من عالمية المعاهدة وتطبيقها دون استثناء .

وثمة جزئية تعديلية لحقت بمشروع قرار عربي ، خلاصتها أن الدول العربية في مؤتمر نيويورك ، حينما شعرت بأن التمديد الأبدي للمعاهدة سيأخذ مجراه دون أن يلزم المؤتمر اسرائيل بالتوقيع على المعاهدة ، لجأت الوفود العربية إلى تقديم مشروع قرار يدعو إلى انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، وينادي على اسرائيل كي تنضم إلى المعاهدة وتطبق أحكام الاخلاء . ولكن الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا عدلت المشروع إذ شطبت اسم اسرائيل من متنه ، وجعلته عاماً . فسحبت الدول العربية مشروعها في حين تبنته الدول الثلاث بعد تعديله . وهكذا صدر القرار بمشيئة الدول الكبرى الثلاث .

هذا عن الموقف العربي ، أما الموقف الاسرائيلي فقد بقي دون تغيير . وجوهره رفض الانضمام إلى المعاهدة ، واشتراطه أن يتم الوفاق والسلام وامتحانهما مع العرب قبل البحث في ما قد تفعله اسرائيل تجاه

المعاهدة . واسرائيل لا تعترف بامتلاك السلاح النووي ، ولا توافق على وضع منشآتها النووية تحت الرقابة الدولية . لهذا فإنها تعتبر مؤتمر نيويورك شأن غيرها وليس شأنها .

- ٣ -

سيكون تكراراً أن نقول أن المتغير الجديد – وهو استثناء اسرائيل من تطبيق أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – قد تشكل وفعل أثره في اطار اختلال ميزان القوى بين اسرائيل والدول العربية ، ذلك الاختلال الذي بدأت بوادره وتأثيراته تظهر منذ مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط (١٩٩١/١٠/٣٠) . وقد ازداد هذا الاختلال شدة وحدّة في اثر تفكك الموقف العربي ، ثم افتراقه إلى مسارات تفاوضية لا يعرف أحدها الآخر . وهكذا تمكنت اسرائيل من خلال عامل القوة العسكرية ، مدعومة من الولايات المتحدة دعماً يكاد يكون مطلقاً ، من أن تجعل أمنها هدف التفاوض ، وسلاحها وسيلته . ومن خلال هذين الهدف والوسيلة توصلت إلى اتفاقية أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ومعاهدة وادي عربة مع الأردن . وهي تتشدد الآن وتراوغ على المسارين السوري واللبناني من أجل جعل أمنها هدف التفاوض ووسيلته .

ومهما تعددت تعريفات ميزان القوى ، وكثرت عناصره وتنوعت مدارسه ، فإن توازنه هو الذي يحفظ السلم والأمن ويرسخ الاستقرار . فإذا ما اختل ميزان القوى ، وفقد التوازن تعادله ، انحسر غطاء السلم ، وتعرض الأمن والاستقرار للتقويض ، من جراء استخدام القوة أو التهديد بها من قبل الطرف المتفوق ، فيفرض ارادته ، أو يمنع الأطراف الأخرى من أن تفعل ما يحق لها أن تفعله .

وهذه هي الحال التي فرضت نفسها على العلاقة العربية – الاسرائيلية في الوقت الراهن . وإذا كان الوضع العربي لا يوفر العوامل والشروط اللازمة لامكان تعديل ميزان القوى ليصبح متوازناً ، ولتنتهي عملية التسوية إلى بناء سلم عادل ، فإن الخلل في ميزان القوى العربي – الاسرائيلي ، والذي لحمته وسداه احتكار اسرائيل للسلاح النووي ، قد ترافق بظواهر ثلاث ، زادت الخلل حدة وافتراقاً : ففي اسرآئيل صناعة حربية حديثة ومتطورة ومتفوقة ، وتتحالف مع الولايات المتحدة في شراكة استراتيجية عميقة الجذور متنوعة الأسباب والمجالات ، وهي – اسرائيل – لا تزال مجتمعاً مقاتلاً عمره أكثر من مئة عام في الاستعمار والاحتلال والابادة . وليس للمجتمع الاسرائيلي مجتمع مماثل في الدنيا المعاصرة ، من حيث عنصريته ووحشيته في الممارسات التي ذكرناها ، والتي تجسد جوهر كينونته والعامل المحرك فيه .

وحين نتحدث عن ميزان القوى والاختلال المزمن الذي أصابه لمصلحة اسرائيل دون العرب ، فإن تقويم هذا الاختلال لا يستند إلى كفتي ميزان واحد ، في احداهما القوة الاسرائيلية ، وفي الثانية القوة العربية . ذلك أننا ندرك أن القوى العربية – جمع قوة – لا تشكل كفة واحدة ، لأن القوى العربية ، كجماعة وكمجموع ، لم تشكل قط كفة واحدة في الميزان ، وإنما نحن أمام موازين ، في الكفة الأولى منها القوة الاسرائيلية ، وفي كل كفة ثانية قوة عربية واحدة . هذا هو الواقع الحاكم . وإذا ما تضامنت دولتان أو أكثر في تكوين كفة قوة واحدة ، فقد كان ذلك التضامن ، محدوداً في عناصره ، أو في مداه الزمني ، أو مداه المكاني .

هذا من الناحية الواقعية والعملية ، أما من الناحية النظرية ، فان ميزاناً واحداً للقوى ، تشغل اسرائيل احدى كفتيه ، وتملأ القوى العربية ، كجماعة وكمجموعة ، الكفة الثانية ، سيبرهن لنا أن الميزان سيرجح إلى الجانب العربي ، وأن كفة اسرائيل ستشيل ، ليغدو الخلل في الميزان أيْداً للعرب ، وضداً على اسرائيل .

لم يعد ممكناً أن نسقط السلاح النووي الاسرائيلي من عناصر ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط ، بعد أن قطع الشك باليقين في إثر مؤتمر نيويورك ، من حيث امتلاك اسرائيل للسلاح النووي ، والاعتراف الصامت دولياً بهذا الامتلاك ، واستثناء اسرائيل من تطبيق أحكام المعاهدة عليها ، وحق اسرائيل باستخدام ما لديها من أسلحة ، دون قيد محدد على هذا الاستخدام ، وبخاصة أن الحد الأدنى – المتاح والمباح – لهذا الاستخدام يتجسد في اشهاره سلاحاً رادعاً ، لايدمر الآن ، ولكنه يرعب ويدمر النفس والعقل قبل أن يدمر الجسد والعمران .

في اطار ميزان القوى الراجح لمصلحة اسرائيل ، واطار مفهومها لأمنها – وهو مفهوم توسعي احتلالي تفوقي سيطروي – عالجت اسرائيل المطلب العربي الداعي إلى انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، من خلال إعلاء تفردها بالسلاح النووي على أي مستند قانوني دولي ، مستمد من نصوص القانون الدولي أو من أحكام الشرعية الدولية المتمثلة في الأمم المتحدة . ولا يعني هذا السلوك سوى أن اسرائيل ترى في تفردها بالقدرة النووية ضرورة من ضرورات السلام وشرطاً لازماً لاقامته ، وليس – كما يرى العرب – تهديداً للسلام وتقويضاً لأسسه . وليس لنا أن نعجب من موقف الولايات المتحدة المؤيد لاسرائيل في سلوكها هذا ، إذا ما أسقطنا من حسابنا أن تكون الادارة الأميركية حكومة عادلة رشيدة فيما يتعلق باسرائيل وشؤونها ، وبخاصة حينما يعلن الرئيس الأميركي كلينتون « عندما يكون مطلوباً من اسرائيل التنازل عن مناطق استراتيجية ، وعندما تواجه خطر الارهاب ، فإنها لا تستطيع أن تتخلى عن قوتها » [1] .

---

(١) جريدة الحياة ، لندن ، ١٩٩٥/٥/١٠ .

ولقد كان من الطبيعي أن تتمسك اسرائيل بموقفها من المعاهدة ، وبمفهومها الأمني الذي بنت عليه ذلك الموقف ، بعد أن تلقت من الدولة الجالسة على عرش النظام العالمي هذا الدعم لموقفها ومفهومها .

- ٤ -

لم يعد ثمة ريب في أن اسرائيل تملك سلاحاً نووياً . وحتى لا نسلك سبيل التقدير غير العلمي لكمّ هذا السلاح ، فسنأخذ التقدير الذي حدده المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن أساساً للحوار . فقد قدر هذا المعهد أن اسرائيل تملك ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ رأس نووي [٢] . وتتضمن هذه الترسانة أنواعاً شتى من الأسلحة النووية ، كقذائف المدفعية ، والألغام ، والقنابل التي تحملها الصواريخ ، وتلك التي تحملها الطائرات ، إلى جانب القنابل النيوترونية التي تقتل بالاشعاع ، والقنابل الهيدروجينية ذات القوة التدميرية الهائلة [٣] . وقد أكملت اسرائيل منظومتها الهجومية – الدفاعية ، بصاروخ « أريحا – ٢ » بعيد المدى ، والقمر الصناعي التجسسي « أفق – ٢ » ، والصاروخ « آرو » المضاد للصواريخ ، إلى جانب ترسانة غنية بالأسلحة الكيماوية والجرثومية .

وإذا كان هذا الامتلاك يتراوح بين الشك واليقين ، فقد انجلت معركة التمديد الأبدي لمعاهدة منع انتشار الأسلحة النووية التي جرت في نيويورك ، عن انتقال السلاح النووي الاسرائيلي من دائرة الاحتمال والشك إلى دائرة الواقع القائم واليقين . وإذا كان هناك من يشك في احتمال استخدام اسرائيل لسلاحها النووي ، أو يرى أن « السلاح الذري الاسرائيلي نمر من ورق » [٤] ، فإن منطق الأمور ، في التاريخ والسياسة وعلوم الحرب والاستراتيجية ، يقودنا إلى الاقتناع بأن امتلاك اسرائيل للسلاح النووي سيؤول – في نهاية المطاف وفي أحوال محددة – إلى استخدام هذا السلاح . وفي غير تلك الأحوال ، فالسلاح النووي سلاح رادع ، مصلت على المنطقة العربية وما وراءها . وهو جاهز للاستخدام من أجل الارهاب والابتزازين الاستراتيجي والسياسي والاخضاع والهيمنة والسيطرة .

وليس من الحكمة قط أن نفصل بين السلاح النووي وبين الاستراتيجية الصهيونية – الاسرائيلية وأهدافها . إن دروس التاريخ القريب في هذا المجال غنية ودامغة . وإذا كان ربط استخدام اسرائيل سلاحها

(٢) The International Institute for Strategic Studies : The Military Balance 1994–1995, Brasseys, London 1994, p. 131.

(٣) مجلة « شؤون الأوسط » ، العدد ٣١ ، ١٩٩٤/٧ ، ص ١٨١ .

(٤) أنظر نموذجاً لهذا الفكر في مقالة د. عبد العظيم رمضان « السلاح الذري الاسرائيلي نمر من ورق » جريدة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٥/٤/١٥ .

النووي بالظروف الدولية إلى حد الاقتناع بأنه « لن تجرؤ دولة على ظهر الأرض أن تستخدم هذا السلاح – أي النووي – في أي حرب تخوضها كما أثبتت خبرة نصف قرن منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية » (٥) سيدفعنا إلى الركون إلى طي السلاح النووي الاسرائيلي من الوجود في المنطقة ، أو إلى استحالة استخدامه ، فإننا نكون بذلك قد عرضنا مصيرنا الحالي وأجيالنا القادمة إلى احتمالات الافناء ، وإلى أبدية الهيمنة الاسرائيلية ، بمثل ما هي أحكام معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية أبدية في تطبيقها علينا ، وغير نافذة في اسرائيل من دون العالمين .

ولا يجوز لنا – ولا نستطيع أيضاً – أن نفصل ما بين سلاح اسرائيل النووي ونظريتها في الأمن . فهما صنوان خلق أحدهما للآخر . ويمكننا أن نستنبط من السلوك الاسرائيلي معالم نظرية الأمن التي تؤسس عليها اسرائيل استراتيجيتها النووية ، ومشروعها في اقامة السلام وفي الهيمنة وجعل اسرائيل الدولة الاقليمية الأعظم في الشرق الأوسط . وعلى هذا فإن جوهر نظرية الأمن الاسرائيلية يتضمن المعالم الآتية :

١– لا يمكن للسلام في الشرق الأوسط أن يبنى على قاعدة توازن تسليحي ذي طبيعة تقليدية ، كذلك الذي كان قائماً بين المعسكرين الغربي والشرقي طوال حقبة الحرب الباردة . فقد كانت دول المعسكرين تمتلك أسلحة التدمير الشامل ، ومنها السلاح النووي . وهو ما ولد حالة من الرعب المتبادل ، أقعدت الطرفين عن أن يهاجم أحدهما الآخر ، لأن في ذلك دمارهما معاً .

٢– وعلى هذا فان السلام في الشرق الأوسط يجب أن يبنى على توازن للرعب ذي طبيعة خاصة ، وذلك بأن تنفرد دولة واحدة – هي اسرائيل – بامتلاك السلاح النووي ، لتردع به أي عدوان ، ولتمنع أية دولة في المنطقة من امتلاك سلاح نووي .

٣– أن الوضع الراهن يحقق الحالة المطلوبة . فاسرائيل تحتكر السلاح النووي ، ولم تعد تحت أي ضغط دولي يربطها بالمعاهدة أو يخضعها لأحكامها . وهي قد فعلت سابقة الغاء أي مشروع نووي تفكر في اقامته دولة في المنطقة ، يوم دمرت مفاعل تموز العراقي في ١٩٨١/٦/٧ .

٤– أن أي تجاوز لحدود التسلح التقليدي ، سواء بتضخيم ذلك التسلح وتطويره ، أو بالانتقال إلى تملك أو صناعة الأسلحة غير التقليدية ، أو بالبدء بمشروع تسلح نووي ، يكفي لأن يكون ذلك خطاً أحمر يدعو اسرائيل إلى الفعل والتدمير . وإذا لم تكن اسرائيل هي التي ستتولى ذلك الفعل ، فالولايات المتحدة قمينة بأن تجد السبيل إلى ذلك . وربما كانت هذه القولة أحد مفاتيح فهم حرب الخليج الثانية (١٩٩٠–١٩٩١) ، وتفسير ما يمكن أن يحدث ضد ايران من عدوان أو تدمير أو تخريب .

---

(٥) المرجع نفسه .

والسلاح النووي في يد اسرائيل سلاح رادع في أصله وجوهره ، وتستخدمه اسرائيل – في اطار مفهوم الردع – تلميحاً وتلويحاً وإشهاراً ، دون الاقدام على اطلاقه – في حالة الردع – كسلاح قتال ، ليقينها بأن الردع يكفي لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها ، في مرحلة ما أو موقف ما . أما الاستخدام الفعلي فمرهون بحالة تعرض الوجود الاسرائيلي للخطر . وهي حالة لها مقاييسها ومعاييرها وتوازناتها الاقليمية والدولية .

ولنا أن نتصور احتمالات استخدام اسرائيل لسلاحها النووي قتالاً ، فنحصرها في حالتين : أولاهما دفاع اسرائيل عن كيانها الذي ترسمه حدود ما قبل ٤ حزيران (يونية) ١٩٦٧ ، إذا لم يكن تأمين الدفاع ممكناً بالأسلحة التقليدية . وفي تصورنا أن هذا الاحتمال يمكن اخراجه من « دائرة الاحتمالات » ، فهو تصور اسرائيلي ذرائعي قديم قدم انشاء اسرائيل ، ويحييه الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي – الذي يسميه : الملاذ الأخير للبقاء – ما بين فينة وأخرى ، لأغراض محددة . أما الحالة الثانية لاحتمال استخدام اسرائيل لسلاحها النووي ، فتتمثل في سعيها إلى تحقيق :

١– هدف استراتيجي عام ، كالتوسع في الاحتلال ، أو السيطرة على مصادر المياه في الأرض العربية ، أو اجهاض أي تطور سياسي أو اقتصادي أو عسكري في دولة عربية ترى فيه اسرائيل ما يهدد أمنها ، أو غير ذلك من أهداف استراتيجية اسرائيلية كبرى .

٢– أهداف عسكرية في مسرح العمليات ، كانت توكل ، سابقاً ، للأسلحة التقليدية .

ان أخطر معالم المرحلة الراهنة للسلاح النووي الاسرائيلي ، هو أن احتمال استخدامه قد تجاوز حد « الملاذ الأخير للبقاء » ، ليحتل مكانة أصيلة في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي ، ولينتقل إلى اطار مسرح العمليات . ان احتواء المذهب العسكري الاسرائيلي لمبدأ استخدام السلاح النووي في مسارح العمليات والأهداف فيها يشكل أبرز وأخطر تطور راهن في الفكر الاستراتيجي الاسرائيلي ومذهبه العسكري .

ولقد تبنت اسرائيل – ولا تزال – ما أطلق عليه « مبدأ بيغن » ، وخلاصته أن لاسرائيل «الحق» في أن تقضي ، بالقوة ، على أية محاولة من جانب أية دولة في المنطقة تعمل لتطوير قدرة نووية ، باستثناء تلك المنشآت النووية الخاضعة لاشراف الوكالة الدولية الطاقة الذرية . ولقد استخدمت الولايات المتحدة هذا « الحق الاسرائيلي » وتجاوزته حين دمرت أثناء حرب الخليج الثانية منشآت نووية عراقية خاضعة لاشراف الوكالة الدولية (٦) ثم أنها رسخت هذا « الحق » في اطار سياستها المسماة « سياسة الاحتواء » ضد العراق وايران .

---

(٦) أنظر الدراسة التي نشرتها مجلة « شؤون الأوسط » ، العدد ١٧ ، ١٩٩٣/٣ ، ص ٧٣ ، بعنوان « الخيار النووي الاسرائيلي في نظام عالمي جديد » . وهي دراسة اسرائيلية نشرت في مجلة سكيراء حودشيت التي تصدرها وزارة الدفاع الاسرائيلية ، ٦–١٩٩٢/٧ . وكاتب الدراسة البروفيسور يورام نمرود .

ومما يشدّ من عزم القيادة الاسرائيلية وعضدها ، أن الرأي العام في المجتمع الاسرائيلي يؤيد استخدام السلاح النووي ضد العرب . ففي استطلاع أعلن عنه مركز يافيه للدراسات الاستراتيجية في ربيع ١٩٩١ اثر انتهاء حرب الخليج ، اتضح أن « حوالي ٩١٪ ممن شملهم الاستطلاع يعتقدون أن وجود سلاح نووي في حوزة اسرائيل هو ضمانة لأمنها ، وأن حوالي ٨٨٪ قالوا أنهم يعتقدون أنه سوف يتوجب عندها استخدامه » (٧) .

وإذا كانت الصهيونية – وهي التي تتضمن أساساً القيم الثقافية للفكر الاستراتيجي الاسرائيلي ، وتغذيه بعوامل التفكير والتدبير – الأساس الرئيسي الذي انطلق منه الغزو الصهيوني لفلسطين ، ثم التوسع الاسرائيلي في الأرض العربية ، والهيمنة التي تسعى اسرائيل اليوم إلى نشرها على الوطن العربي وما وراءه ، إذا كانت الصهيونية كذلك ، فليس هناك اطلاقاً ما يشير إلى أن هذه البؤرة التي تنفث العنصرية والكره والحقد وذرائع الاحتلال والتوسع والابادة ، سيهمد أوارها وينحسر تأثيرها بعد توقيع اتفاقيات السلام بين اسرائيل ودول الطوق العربي . والمشهد الراهن لحالة السلام التعاقدي بين فلسطين ومصر من جهة ، واسرائيل من جهة أخرى ، – دون أن نستطرد في استدعاء الوقائع – تثبت صحة هذه القولة ، وتؤكد أن الصراع العربي – الاسرائيلي مازال مستمراً ، وإن كان عبر آليات ووسائل مختلفة عن الماضي (٨) . ونقصد بذلك أن المواجهات العسكرية الواسعة أصبحت احتمالاتها في المدى الزمني القريب والمنظور غير واردة . لكن ما لا يمكن لعين المراقب أن تتجاوزه ، هو أن الصراع على الأرض الفلسطينيةى يزداد اشتعالاً ، كما أن صراع الارادات السياسية بين مصر واسرائيل يصعد على سلم التوتر والتفاعل المتضاد . هذا دون أن نشير إلى المسارين السوري واللبناني في المفاوضات مع اسرائيل ، وما يمكن أن يتخلق في رحمهما من احتمالات شتى .

وإذا كانت اسرائيل تموج في بحر من التشكيلات الحزبية المتناقضة فكراً وتديناً وعلمانية وسلماً وعدواناً واحتلالاً وانسحاباً ، وإلى آخر ما هنالك من مظاهر الاختلاف والتباين حتى التناقض ، فثمة اجماع على جوهرين لا خروج عنهما ولا حيدة فيهما : أولهما عنصرية اسرائيل فهي خالصة لعقيدتها الصهيونية ، وثانيهما ضرورة الاستمرار في صوغ الاستراتيجية العسكرية على أساس « الخيار الأسوأ » ، وذلك بأن تكون القوة الاسرائيلية قادرة ، في أي مكان وأي زمان ، على مواجهة أسوأ الاحتمالات ، والتعامل مع أية مفاجأة عسكرية أو استراتيجية غير متوقعة قد تطرأ على ميزان القوى . وعلى هذا ، فان أياً من المصادر الاسرائيلية ،

---

(٧) المرجع نفسه ، ص ٧١ .

(٨) السيد يسين : مقدمة « التقرير الاستراتيجي العربي » مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهر ١٩٩٥ ، ص ٢٢ .

رسمياً كان أو غير رسمي ، لا يخفي اقتناعه بأن الوسيلة الوحيدة لضمان أمن اسرائيل هي الاحتفاظ بالتفوق العسكري على العرب ومن حولهم من ديار الاسلام ، ويدخل في ذلك التسمية التي يكنّي بها الاسرائيليون سلاحهم النووي ، فيدعونه « الرادع الاستراتيجي الاسرائيلي الذاتي » .

وأكدت هذا التوجه دراسة أصدرتها جامعة بار - إيلان الاسرائيلية بعنوان « الرادع الاستراتيجي الاسرائيلي » (وهو الكنية للسلاح النووي » . وقد هدفت الدراسة إلى ضرورة استمرار اسرائيل في احتكار السلاح النووي في المنطقة . ومن مقتضيات هذه الضرورة منع كوريا الشمالية من امتلاك سلاح نووي ، حتى لا يستقدم العرب منها عناصره ، فيُفَلّ الرادع النووي الاسرائيلي . ولهذا تعلن الدراسة « أن بقاء اسرائيل نفسه يعتمد مباشرة على قدرة الولايات المتحدة على أن تقنع كوريا الشمالية بالتخلي عن الأسلحة النووية » [٩] .

وتتذرع اسرائيل بمخاوف لا وجود لها ، وإنما هي أشباح تخترعها لتغلف بها دعايتها وتسوّغ مواقفها . وتتركز تلك الادعاءات ، في المرحلة الراهنة ، على ايران والعراق وليبيا . وبالرغم من أن هذه الدول الثلاث لا تملك السلاح النووي ولا تصنعه ، تصر إسرائيل على أن ايران تسعى إلى صنع القنبلة الذرية ، وأن العراق كان يسعى إلى الغرض نفسه ، وأن ليبيا قد تشتري قنبلة من احدى جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق . وجميع هذه المخاوف لا تعدو كونها ذرائع ، أثارتها اسرائيل ، وتثيرها ، مدعومة من الولايات المتحدة ، لتسوغ رفضها الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ، واحتكارها السلاح النووي ، وتهديدها المعلن بأنها ستدمر أية منشأة لتوليد الطاقة النووية في أي بلد عربي أو مسلم تشك اسرائيل في احتمال أن تعطي تلك المنشأة سلاحاً نووياً .

وفي خلاصة عامة للفكر الاستراتيجي الاسرائيلي الراهن ، ولانعكاساته المستقبلية المحتملة ، يمكن الرجوع إلى ما قاله أحد الخبراء الاستراتيجيين الاسرائيليين في ندوة عقدت في عاصمة أوروبية . فقد كرر ذلك الخبير أن « أساس الاختلال الذي يميز الميزان الاستراتيجي تاريخياً بين اسرائيل والعرب ، هو حقيقة أن هزيمة واحدة تلحق باسرائيل ستكون كافية للقضاء عليها ، في حين أن الأمر ليس كذلك ، ولا يمكن أن يكون كذلك بالنسبة إلى العرب ... لذلك يتعين على اسرائيل دائماً أن تحتفظ بالقدرة على تلافي الهزيمة ، أية هزيمة . فإذا كان صحيحاً أن اسرائيل متفوقة على العرب تسليحياً وعسكرياً وتكنولوجياً ، فإن ذلك هو جانب التفوق الوحيد الذي تتمتع به ، والذي لا يمكنها المجازفة بفقدانه في مواجهة جوانب التفوق العربي التاريخية ، عددياً وجغرافياً وتاريخياً واقتصادياً » [١٠] .

---

(٩) كتب الدراسة البروفيسور أفرايم أنبار ، والباحث شمويل ساندلر . انظر جريدة الحياة ، لندن ، ١٩٩٤/٩/٢١ .

(١٠) جريدة الحياة ، لندن ، ١٩٩٣/٧/٣١ .

ونزيد على هذه القولة توضيحاً واضافة . أما التوضيح فان هذا الخبير يموّه على نفسه ويخدعنا حين يضع القوى العربية كلها في كفة واحدة من الميزان . وهو ما أشرنا إليه وأوضحناه منذ قليل . أما الاضافة فتخص السلاح النووي الذي يختبيء وراء تعابير الخبير عن « التفوق الوحيد » الذي تتمتع به اسرائيل ، والذي انكشف الغطاء عنه في مؤتمر نيويورك ، حيث تجد القنابل النووية جاهزة « في القبو » حسب المصطلح الاسرائيلي الشائع .

ولقد أشار تقرير مركز بافي للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب في تقريره الذي يحمل عنوان « المدى الزمني المنتظر للسلام العربي – الاسرائيلي » أشار إلى أن اعدى أعداء إسرائيل هم سورية ومصر والعراق . وقال التقرير أن اسرائيل وهي تخطو نحو السلام مع العرب فانها تفكر في احتمالات حالة الحرب . ويستدعي هذا أن تعمل اسرائيل على تجريد العرب من قدراتهم الحربية ، بمنعهم من بناء جيوش حديثة ، أو امتلاك أسلحة متطورة . وإلى جانب ذلك لا يجوز أن تحول معاهدات الصلح مع العرب دون تطوير جيش الدفاع الاسرائيلي ، ومواصلة توسيع الفجوة بين القوتين الاسرائيلية والعربية .

وثمة دلالات تشير إلى أن القيادة العسكرية الاسرائيلية قد بلورت مذهباً عملياتياً لاستخدام الأسلحة النووية . ومن الطبيعي أن لا تكون معالم ذلك المذهب منشورة على أجهزة الاعلام ، أو موضوعاً للحوار المفتوح على الرأي العام ، وإنما هي في أقصى حدود الكتمان شدة وانغلاقاً . ولكن لا تنقص التلميحات المبعثرة في ثنايا الأدبيات المنشورة ، كمثل ما ورد في كتاب « المواجهة » الذي صدر في اثر حرب اكتوبر / تشرين الأول ١٩٧٣ ، وفيه يقول مؤلفه اليهودي الأمريكي « زئيف لاكوير » ان اسرائيل لن تتردد في استخدام أسلحة الدمار الشامل لابادة الخصم [١١] . ومثل ثان نلقاه في محاضرة البروفيسور « يسرائيل ايلداد » التي ألقاها في جامعة بار إيلان ، حين قال « اننا سنذيق الآخرين مرارة الفناء والابادة » [١٢] . أما السيناريوهات التي تتحدث عن حالات استخدام اسرائيل السلاح النووي فكثيرة ومتنوعة ، ومبثوثة في جرائد ومجلات اسرائيلية كثيرة . ونكتفي – من قبيل ضرب المثل – بذلك السيناريو الذي نشرته مجلة « بوليتكا » الاسرائيلية ، في العام ١٩٩٢ ، وفيه سرد لاحتمالات استخدام اسرائيل سلاحها النووي ضد الدول العربية وايران وباكستان . وتضمن السيناريو قولة للبروفيسور « يوفال نيئمان » أحد أبرز العلماء الذين أسهموا في صناعة القنبلة النووية الاسرائيلية ، إذ يروّج في قولته احتمال استخدام اسرائيل سلاحها النووي في أية مواجهة قد تقع في المستقبل [١٣] .

---

(١١) زئيف لاكوير : المواجهة ، ترجمة مركز الدراسات الفلسطينية ، جامعة بغداد ، ١٩٧٥ ، ص ٢٦٧ .

(١٢) مجلة بات كول التي تصدرها جامعة بار إيلان ، ١٩٨٢/١/١٢ ، ص ٤٧ – ٥٠ .

(١٣) مجلة بوليتكا الاسرائيلية ، العدد ٤٤ ، آذار / مارس ١٩٩٢ ، جامعة تل أبيب ، ص ٩٦ .

هذا عن أدبيات الباحثين المدنيين . أما الأدبيات الصادرة عن القادة العسكريين فكثيرة أيضاً . ونكتفي بمثلين فقط . أولهما قولة الجنرال « ياركوخفا » قائد سلاح المدرعات . فقد أكد هذا القائد في محاضرة ألقاها العام ١٩٩٠ أن اسرائيل إذا ما خاضت حرباً في المستقبل ، فإنها ستعمل على الحاق الدمار الشامل بالبلاد العربية ، وأنها – لكي تحسم الحرب – لن تتردد في استخدام أحداث ما لديها من منظومات الأسلحة . أما المثل الثاني فنستقيه من ندوة نظمها مركز الدراسات الاستراتيجية بجامعة بار إيلان في العام ١٩٩٢ إثر حرب الخليج الثانية . ففي تلك الندوة قال الجنرال « دافيد عفري » مساعد وزير الدفاع الاسرائيلي « أنه بعد استخدام الصواريخ لضرب المدن الاسرائيلية لم يعد هناك قيد يغلّ يد إسرائيل من استخدام ما لديها من أسلحة ضد الطرف الآخر . وأن أية قيود سياسية أو أخلاقية لن تقف حجر عثرة أمام استخدام الأسلحة التي في حوزتها والتي لم يسبق لها استخدامها » (١٤) .

هذا غيض من فيض من أدبيات السلاح النووي الاسرائيلي . ولن تكتمل خطوط الصورة إلا إذا أضفنا إليها المناسبات التي كان وارداً فيها أن تستخدم اسرائيل سلاحها النووي . ونختصر هذه المناسبات في ثلاث :

١ – ففي الأيام الأولى من حرب تشرين / اكتوبر ١٩٧٣ ، تواترت المعلومات عن أن اللجنة المفوضة باستخدام السلاح النووي (وهي مؤلفة من رئيس الوزراء ووزير الدفاع ورئيس الموساد) قررت تجهيز ١٣ قنبلة تمهيداً لاستخدامها . ولكن تحول مجرى القتال على الجبهتين المصرية والسورية لمصلحة اسرائيل أجّل قرار الاستخدام (١٥) .

٢ – وفي الأيام الأولى من غزو اسرائيل للبنان في حزيران / يونية ١٩٨٢ ، طلب وزير الدفاع اريئيل شارون من رئيس الوزراء مناحم بيغن تفويضه باستخدام السلاح النووي ضد سورية إذا ما هاجم الجيش السوري الجولان . وقد رفض بيغن طلب شارون (١٦) .

٣ – وفي أثناء حرب الخليج الثانية ، وقبل أن يبدأ الهجوم على العراق في الشهر الأول من العام ١٩٩١ استدعى وزير الخارجية الاسرائيلية السفير الأميركي ، وذلك يوم ١٩٩٠/١٢/٤ ، ليبلغه أن اسرائيل

---

(١٤) ورد ذلك في نشرة « دراسات » التي تصدرها الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة ، العدد ٦٥ ، القاهرة ، ١٩٩٣/٤ ، ص ٤٢ .

(١٥) ستيف فايسمن ، هربرت كروسيني : القنبلة الاسلامية ، ترجمة واصدار « آدام » ، القدس ، ١٩٨٢ ، ص ١٠٩ . نقلاً عن نشرة « دراسات » المرجع السابق ، ص ٤٣ .

(١٦) الكولونيل دوف غري : اسلاح النووي كسلاح ردع وحسم في الصراعات الاقليمية والدولية ، مركز الدراسات العسكرية ، زخروف يعقوب ، ١٩٨٩ ، نقلاً عن نشرة « دراسات » مرجع سابق .

ستتصرف إذا لم تعمل الولايات على تدمير القدرات العسكرية العراقية . ووردت معلومات تشير إلى أن اسرائيل نصبت ثلاث منصات لاطلاق صواريخ حاملة للأسلحة النووية ، وأنها أعدت طائرات « ف - ١٦ » لتحمل قنابل نووية أيضاً . وستطلق هذه الأسلحة النووية إذا ما نفذ العراق تهديده بضرب اسرائيل بالأسلحة الكيماوية (١٧) .

وثمة معيار آخر نقيس به توجه اسرائيل النووي ، امتلاكاً للسلاح واستخداماً له . ونقصد بذلك « لجنة ضبط التسلح وترتيبات الأمن الاقليمي » - وهي احدى اللجان الخمس متعددة الأطراف المنبثقة من مؤتمر مدريد للسلاح ، ١٩٩١/١٠/٣٠ - فهي المختبر الحالي الذي تقاس فيه وتعرف توجهات اسرائيل الحقيقية نحو وضع سلاحها النووي في اطار ضبط السلاح ، واعتباره عاملاً من عوامل توازن القوى واقامة السلام . فعلى مدى عدة اجتماعات عقدتها هذه اللجنة منذ خريف ١٩٩١ حتى اليوم ، لم يستطع الطرفان ، العربي والاسرائيلي ، بالرغم من ضغوط الوفد الأميركي على الطرف العربي ، أن يتوصلا إلى ما سعت إليه اللجنة ، وهو صياغة بيان بالنيات (١٨) . ففي حين اتجه الطرف العربي إلى ضرورة تحقيق توازن في القدرات العسكرية وجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ، ذهبت اسرائيل إلى ترجيح اجراءات بناء الثقة على أي عامل آخر .

وهكذا برزت على سطح أعمال اللجنة ثلاث مشكلات سيطرت على فاعلية اللجنة وآليات عملها :(١٩)
١- العلاقة بين السلاح النووي الاسرائيلي وسائر أسلحة الدمار الشامل ، ٢- رفض اسرائيل التخلي عن سلاحها النووي إلا بعد الوصول إلى ما تسميه « سلاماً حقيقياً » ، ٣- ضرورة المساواة في « عدم وجود الأسلحة النووية » .

وبالرغم من جميع المحاولات العربية الهادفة إلى ادراج السلاح النووي الاسرائيلي في اطار الدائرة الكبرى التي تحشر فيها شؤون ضبط التسلح وترتيبات الأمن الاقليمي في الشرق الأوسط ، ظلت اسرائيل متمسكة بأن يكون سلاحها النووي خارج أية دائرة . ولقد أعطاها الاستثناء الذي باركته الولايات المتحدة في مؤتمر نيويورك (١٩٩٥/٥/١٢) ما يمكن أن نطلق عليه « حقاً دولياً في الاستثناء » .

في مقابل هذه التصورات والنيات والخطط الاسرائيلية ، واستناداً إلى تاريخ الصهيونية وتاريخ اسرائيل وخططهما وأهدافهما وسلوكهما ، لن يكون لدى أي طرف عربي أي مبرر لكي يفترض حسن النية والرشد

---

(١٧) Andrew and Leslie Cockburn : Dangerious Liaison : The Inside Story of the U.S.A. - Israeli Covert Relation, Harper Collins Publishers, Washington, 1992, p. 333.

(١٨) أنظر تفصيلات اجماع اللجنة في الدوحة (قطر) : جريدة الحياة ، لندن ، ٥ - ١٩٩٤/٥/٦ .

(١٩) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : التقرير الاستراتيجي العربي ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ٣٧ .

والعقلانية لدى اسرائيل ، ويفترض أنها لن تستخدم القوة النووية سلاحاً للردع أو لفرض ارادتها على جيرانها .

إنه أمر يتعلق بشكل مباشر وجذري بأمن كل دولة عربية على حدة ، إذا لم نشأ أن ننظر إلى ذلك الأمر بمنظار الأمن القومي ، واكتفينا ، وهو أضعف الايمان ، بمعالجته من خلال الأمن الوطني المستقل عن غيره من الأمون الوطنية المجاورة .

- ٥ -

بعد أن خرجت اسرائيل من مؤتمر نيويورك طاهرة بريئة ، ومالكة حريتها في سلاحها النووي ، فلا قيد دولياً على سلاحها ولا على استخدامها اياه ، ولا شرط يربطها مستقبلاً بالانضمام إلى المعاهدة ، ليس أمام العرب إلا أن يعكفوا على استخلاص الدروس من هذه المعركة الفاصلة . وبالرغم من يقيني بأن هذه الدعوة إلى الاعتبار والاتعاظ لن تكون سوى نفخة في رماد ، فلابد بما ليس منه بد ، لاستخلاص الدرس واستنباط العبرة :

١ - لقد أصبح ضرورياً جعل قضية السلاح النووي الاسرائيلي بنداً أولاً على جدول أعمال اللجان الخمس متعددة الأطراف ، وليس لجنة ضبط التسلح وترتيبات الأمن الاقليمي فحسب ، بحيث يصبح انضمام اسرائيل إلى المعاهدة شرطاً مسبقاً تبنى عليه أية ترتيبات تتخذ في تلك اللجان ، ذلك لأن أهداف تلك اللجان تنحصر في صياغة توافق يدفع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية القطرية والمشتركة إلى مجالات جديدة على حساب الحد من التسلح وتقليص الجيوش . غير أن هذه الأهداف كلها معرضة للتغييب أو التآكل طالما أن السلاح النووي الاسرائيلي مصلت فوق المنطقة كلها ، وطالما أن الدول العربية ستنحو - مجبرة - نحو تطوير تسلحها دفاعاً عن نفسها أمام الخطر المشهود .

٢ - إن أي حديث عن سوق مشتركة ، أو سوق مفتوحة في الشرق الأوسط ، أو عن تعاون في شؤون البيئة والمواصلات والسياحة والتبادل العلمي والتكنولوجي ، وغير ذلك من الشؤون ، لا يمكن النظر فيه إلا إذا توافرت له عوامل الاستقرار الأمني والثقة بين الدول التي يقوم بينها هذا التعاون . ومن المؤكد أن هذه العوامل لا يمكن أن تتوافر إذا ما ظلت خيمة السلاح النووي الاسرائيلي تشغل فضاء المنطقة ، وإذا ما ظل الأمن القومي العربي رهين ذلك السلاح ، لأن شهره كفيل بأن يولد التوترات المتتابعة ، ويزيد حالة عدم الاستقرار وانعدام الثقة حدة ، وأن يحصر أشكال التعاون في أضيق الحدود ، إن لم يعطلها ، ويعطل توطين الاستثمارات أو ضخ الأموال في صورة قروض أو ايداعات مصرفية ،

ويقلص تيارات السياحة وقنوات التبادل التجاري . وهكذا ترتهن جميع هذه الآمال التي يتطلع إليها صانعو التسوية بطيّ خيمة السلاح النووي الاسرائيلي من فضاء المنطقة ، وفك اسار الأمن القومي العربي .

٣ – ستدخل منطقة الشرق الأوسط مرة ثانية إلى دوامة التسابق على التسلح ، وبخاصة النووي . فمع احتكار اسرائيل للسلاح النووي ، لا يمكن الركون إلى أن الطرف العربي سيبقى في سكون وكمون ازاء السلاح الاسرائيلي ، بل لابد من الأخذ في الاعتبار احتمالات تحرك الطرف العربي . يضاف إلى ذلك أن هذا التحرك قد يمتد إلى بعض دول الجوار ، كايران وباكستان ، وكلتاهما تسبغ عليهما اسرائيل صفة العدو ، وبخاصة ايران .

٤ – وحتى يتيسر للعرب تحقيق توازن نووي رادع في مواجهة اسرائيل ، فليس لهم ، في المرحلة الراهنة ، إلا أن يتسلحوا بالأسلحة غير التقليدية ، وهي الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ، التي يمكنها أن تدمر العدو ، رداً على التدمير النووي الاسرائيلي ، وبخاصة أن للعرب قدرة على تحمل التدمير ونتائجه أكثر من قدرة اسرائيل عليه .

٥ – ان ذلك كله يمهد السبيل أمام عودة شبح الصراعات المسلحة إلى المنطقة العربية مرة أخرى . فاحتكار اسرائيل للسلاح النووي يجدد هذا المناخ ، اضافة إلى أن اتفاقيات السلام بين بعض الدول العربية واسرائيل تمر في مرحلة امتحان . وتقوّم اسرائيل المعاهدة مع مصر بأنها أقرب إلى الهدنة منها إلى الصلح . ومع بداية العام ١٩٩٥ خرجت علينا وزارة الخارجية الاسرائيلية بتقارير تحدد الأعداء ، فكانت مصر في المقدمة .

- ٦ -

ثمة دروس وعبر كثيرة للاستخلاص والاستنباط من الحالة العربية المأزومة بأسباب عربية بينية ، وبأسر الأمن القومي العربي رهينة في خيمة السلاح النووي الاسرائيلي ، ولكننا اكتفينا ببعض تلك الدروس والعبر ، لنختم هذه المقالة بالاشارة إلى ثلاث نقاط تستمد وضوحها ورسوخها من حقائق التاريخ القريب والمعاصر . وهي لا تعدو أن تكون سوى إفرازات ترسمها وقائع الحالة الراهنة :

١ – إذا كانت الارادة العربية تتجه نحو السلام الشامل والدائم والعادل ، وتعمل له ، فإن هذا التوجه لا يستقيم ، على الاطلاق ، مع وجود هذا الخلل الخطير في ميزان القوى بين أطرافه ، والذي يتمثل في امتلاك اسرائيل واحتكارها لترسانة من السلاح النووي ، تشير جميع التقديرات والدلائل إلى ضخامتها وخطورتها .

٢- وتتوازى هذه الحقيقة ، مع حقيقة أخرى هي أنه لا معنى للسلام في ظل وجود سلاح نووي لدى طرف من الأطـراف ، يستطيع به أن يفرض ارادته على سائر الأطراف ، وبخاصة أن إسرائيل تقوّم السلام ، من وجهة نظرها ، على أنه هدنة مؤقتة ، لا يلبث جيرانها العرب أن ينتهكوها حينما تحين الفرصة لذلك .

٣- وثمة حقيقة تستمد نسغها من التاريخ الحديث والمعاصر ، وهي أن أية تسوية سياسية لصراع مسلح تتم في ظل اختلال كبير في موازين القوى ، تكون بالضرورة تسوية مؤقتـة لأنها غير عادلة . وليس كالعدوان والاحتلال والقهر منطلقاً لتدمير سلام مفروض بالسلاح وغير عادل في الوقت نفسه .

- ٧ -

في ختام الحديث تحضرني مسرحية طريفة قدمتها فرقة تمثيلية على مسرح الغوري بالقاهرة . وخلاصة المسرحية أن حارس ميدان طلعت حرب جاء إلى الميدان ذات صباح فلم يجد تمثال طلعت قائماً على قاعدته . فهرع فزعاً إلى رئيسه ينبئه بذلك ، وبخاصة أنه استلم التمثال من المخازن ، فأصبح في عهدته . وبعد بحث وتقصٍ ، تبين أن طلعت حرب نزل عن قاعدته ، وتجول في بلاد العرب . وبعد أن رأى ما رأى ، وسمع ما سمع عن الحياة العربية ، يئس من الحياة . ثم وجدوه مختبئاً في زاوية مظلمة من المخازن ، مفضلاً البقاء فيها على اعتلاء عرش الميدان .

تُرى لو أن الحياة عادت إلى أبي العلاء وطلعت حرب ، وأحيا الله عظامهما وهي رميم ، ورأيا الأمن العربي رهين المحبسين ، تُرى لو حدث ذلك ، فهل سيعيد أبو العلاء قولته « أحمد الله على العمى ، كما يحمده غيري على البصر » ، وهل سيهـرب طلعـت حرب إلى المخازن ، لينزوي في ظلمتها ويتدثـر بسـترها ؟.